Dirasat: Shari'a and Law Sciences, Volume 50, No. 3, 2023

Deanship of Scientific Research

The Extent to which States are obligated to Implement International Commercial Contracts during International Conflicts: The Russian-Ukrainian Conflict as a Model

Ola Ghazi Abbasi*

Department of Comparative Law, Sheikh Nouh Al-Qudah College for Sharia and Law,
The world Islamic Sciences and Education University, Jordan.

Received: 8/7/2022
Revised: 21/9/2022
Accepted: 1/2/2023
Published: 1/9/2023

* *Corresponding author:*
ola.g.abbasi@hotmail.com

Citation: Abbasi, O. G. (2023). The Extent to which States are obligated to Implement International Commercial Contracts during International Conflicts: The Russian-Ukrainian Conflict as a Model. Dirasat: Shari'a and Law Sciences, 50(3), 40–53.
https://doi.org/10.35516/law.v50i3.1586

Abstract

Objectives: This study aims to demonstrate the extent to which force majeure and the theory of emergency applies to contractual obligations in light of the Russian-Ukrainian war and the extent to which Article 79 of the Vienna Convention of 1980 is implemented regarding contracts for the international sale of goods.

Methods: An analytical approach was adopted by analyzing emergency conditions and projecting them onto international trade contracts. A descriptive approach was used through a precise description of the stages of international commercial contracting under force majeure, and a comparative approach was used by comparing some Arab legislation with international agreements.

Results: The rules of international commercial contracts are not sufficient to address the impact of armed conflicts and changing circumstances on these contracts. It is difficult to distinguish between the theories of force majeure and emergency circumstances, which leads to difficulty in reaching the applicable theory, as the Russian-Ukrainian war resulted in negative effects on the economies of countries in general, and the application of either of the two theories to the Russian-Ukrainian war differs according to the contract concluded.

Conclusions: It is necessary for both parties to a contract to set specific clauses that deal with cases of force majeure, to ensure that international trade contracts are not invalidated, set more accurate international trade contracts to avoid chance during implementation, and implement amicable solutions when problems arise in the implementation of commercial contracts before resorting to international courts.

Keywords: War, force majeure, emergency circumstances, Russian-Ukrainian conflict.

مدى التزام الدول بتنفيذ العقود التجارية الدولية أثناء النزاعات الدولية: النزاع الروسي الأوكراني نموذجا

علا غازي عباسي

قسم القانون المقارن، كلية الشيخ نوح القضاة للشريعة والقانون، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن.

ملخّص

الأهداف: تهدف هذه الدراسة لبيان مدى انطباق نظرية القوة القاهرة على الالتزامات التعاقدية في ظل الحرب الروسية الأوكرانية، ومدى إعمال نص المادة 79 من اتفاقية فيينا لعام 1980م بشأن عقود البيع الدولي للبضائع. كما تهدف لمعرفة مدى انطباق نظرية الظروف الطارئة على الالتزامات التعاقدية في ظل الحرب الروسية الأوكرانية.

المنهجية: اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي عبر تحليل الظروف الطارئة وإسقاطها على عقود التجارة الدولية. واستعين بالمنهج الوصفي من خلال الوصف الدقيق لمراحل التعاقد التجاري الدولي في ظل ظرف استثنائي أو قوة قاهرة. وأخيرا تم الاستعانة بالمنهج المقارن عبر مقارنة بعض التشريعات العربية بالاتفاقيات الدولية المعالجة لهذا الموضوع.

النتائج: إن القواعد الخاصَّة بالعقود التجاريَّة الدوليَّة غير كافية لمعالجة أثر النزاعات المسلحة وتغيير الظروف على هذه العقود، ومن الصعب التمييز بين نظريتي القوَّة القاهرة والظروف الطارئة؛ ممَّا يؤدِّي إلى صعوبة الوصول للنظريَّة واجبة التطبيق. نتج عن الحرب الروسيَّة الأوكرانيَّة تأثيراتٌ سلبيَّةٌ على اقتصاديات الدول بشكلٍ عام، كما يختلف تطبيق أيٍّ من النظريتين على الحرب الروسيَّة الأوكرانيَّة باختلاف العقد المُبرَم.

الخلاصة: ضرورة قيام طرفي العقد بوضع بنودٍ مُحدَّدةٍتعالج حالات القوَّة القاهرة لضمان عدم إبطال عقود التجارة الدوليَّة. كما توصي الدراسة بمناقشة بنود عقود التجارة الدوليَّة بدقَّةٍ عاليةٍ لا تجعل للصدفة مجالاً عند التنفيذ، وإعمال الحلول الودِّية عند حدوث مشاكل بتنفيذ العقود التجاريَّة قبل اللجوء للقضاء الدولي.

الكلمات الدالة: الحرب، قوة قاهرة، ظروف طارئة، النزاع الروسي الأوكراني.

المقدمة

تهدد الحرب الروسية الأوكرانية بتغيير الوضع الراهن لعقود التجارة الدولية، وإعادة العالم إلى الوراء لبضعة عقود، ومع استمرار الدول والحكومات في محاولة التعافي من آثار تفشي وباء كورونا، قد يكون التأثير الاقتصادي مدمراً للغاية لتلك الحرب الروسية الأوكرانية، اعتماداً على طول النزاع ونطاقه، ونوع العقوبات المفروضة.

كما ان العقوبات الغربية المفروضة على روسيا من خلال قطع الوصول إلى الأسواق المالية الأمريكية والأوروبية، لن تمكن الشركات الروسية من تمويل غالبية الصفقات العالمية، حيث سيتم رفض السداد مقابل هذه الصادرات على الفور من قبل المنظمين الأمريكيين والأوربيين، وسينعكس ذلك على تمويل التجارة بشكل واسع، وتطبيقاً لذلك أجرى أكبر مصرف عالمي في الاتحاد الروسي (Sberbank)، الذي يمثل نصف حصة السوق المصرفية الروسية صفقات تمويل تجاري في عام 2019م بقيمة 39.6 مليار دولار أمريكي، لكن دون الوصول إلى النظام المالي العالمي، هل يتم القضاء على هذه الصفقات وغيرها تماماً؟

وفي ضوء الأثار السلبية التي لحقت وما زالت تلحق بالقطاعات الاقتصادية والتجارية والصناعية التي خلفتها هذه العملية العسكرية، ارتأت الباحثة دراسة أبرز الآثار القانونية المترتبة على هذا النزاع في المعاملات الدولية والعقود التجارية ذات الطابع الدولي، لاسيما عقب العقوبات الغربية والأمريكية المفروضة على روسيا لمعاقبتها بسبب خرقها القوانين الدولية، والعمل على الإضرار باقتصادها ومواردها المالية.

أهمية الدراسة

تبدو أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على مصير المعاملات الدولية والعقود التجارية ذات الطابع الدولي في ظل العملية العسكرية الروسية الأوكرانية.

إشكالية الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في موضوع البحث "مدى التزام الدول بتنفيذ العقود التجارية الدولية أثناء النزاعات الدولية النزاع الروسي الأوكراني نموذجاً" حول الإجابة عن سؤال رئيسي وهو: ما مصير المعاملات الدولية والعقود التجارية ذات الطابع الدولي؟ وهل تعتبر العملية العسكرية الروسية الأوكرانية من قبيل القوة القاهرة؟ وما مدى أعمال نص المادة 79 من اتفاقية فيينا لعام 1980م بشأن عقود البيع الدولي للبضائع، التي تشترط توافر مجموعة من الشروط في الحادث المكون للقوة القاهرة؟ أم تعتبر العملية العسكرية الروسية الأوكرانية من قبيل الظروف الطارئة؟

أهداف الدراسة

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- بيان مدى انطباق نظرية القوة القاهرة على الالتزامات التعاقدية في ظل الحرب الروسية الأوكرانية، وما مدى إعمال نص المادة 79 من اتفاقية فيينا لعام 1980م بشأن عقود البيع الدولي للبضائع؟
- بيان مدى انطباق نظرية الظروف الطارئة على الالتزامات التعاقدية في ظل الحرب الروسية الأوكرانية القائمة.
- تقديم المقترحات والوسائل القانونية للدائنين في حال عدم تنفيذ المدينين لالتزاماتهم التعاقدية بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، لغايات تحقيق التوازن في الالتزامات التعاقدية عن طريق إعادة التفاوض.

منهجية الدراسة

اتبعت الباحثة فيما يتعلق بمنهجية البحث المنهج التحليلي من خلال تحليل الظروف الطارئة وإسقاطها على عقود التجارة الدولية والالتزامات التعاقدية المترتبة عنها، كما تم الاستعانة بالمنهج الوصفي من خلال الوصف الدقيق لمراحل التعاقد التجاري الدولي في ظل ظرف استثنائي أو قوة قاهرة مست إطار تنفيذ العقد، وأخيراً تم الاستعانة بالمنهج المقارن من خلال مقارنة بعض التشريعات العربية بالاتفاقيات الدولية التي عالجت هذا الموضوع.

الدراسات السابقة

من خلال البحث في المكتبات القانونية والمواقع الإلكترونية، لم يتبين وجود ثمة دراسات أو بحوث متخصصة حول موضوع مدى التزام الدول بتنفيذ العقود التجارية الدولية أثناء النزاعات الدولية (النزاع الروسي الأوكراني نموذجاً) وذلك لحداثة الموضوع، حيث لا تزال الحرب الروسية الأوكرانية مستمرة حتى لحظة كتابة البحث، بل ومن المتوقع تفاقم الأزمة نتيجة رغبة بعض الدول العظمى تأجيج الصراع لخدمة مصالحها، وبالتالي لا زال البحث حول موضوع الدراسة مقتصراً على اجتهادات شخصية من خلال مقالات في عدد من المواقع الإلكترونية والصحف لا ترقى إلى درجة البحث العلمي القانوني المحكم، إلا أن الباحثين تناولوا نظرية القوة القاهرة ونظرية الظروف الطارئة في العديد من المؤلفات ومن عدة نواحي مختلفة.

وتناول العديد من الباحثين بعض القوانين العربية التي أخذت بالأساس القانوني للعلاقة التعاقدية المتمثلة بمبدأ العقد شريعة المتعاقدين، وأجازت للقضاء إجراء موازنة لمصلحة طرفي التعاقد، بما يسمح للقاضي برد الالتزام إلى الحد المعقول حال إذا ما طرأت حوادث غير متوقعة أصبح

معها تنفيذ الالتزام مرهقاً للمدين، ويهدده بخسارة فادحة، إلا أنه لم يتم تحديد مدى اعتبار الحرب الروسية الأوكرانية من قبيل القوة القاهرة التي يترتب عليها جواز فسخ العقد دون مسؤولية على المدين أو ثمة تبعات قانونية، أم أنها ظروف طارئة لا تجيز فسخ العقد، وإنما تجيز تعديل الالتزام إلى الحد المعقول الذي يرفع الإرهاق عن المدين.

خطة البحث:

لقد تم تقسيم البحث إلى الاتي:

- **المبحث الأول:** الأبعاد القانونية للنزاع الروسي الأوكراني.
- **المطلب الأول**: أثر النزاع الروسي الأوكراني على الالتزامات التعاقدية المتبادلة.
- **المطلب الثاني**: مدى الالتزام الدولي بتنفيذ العقود التجارية مع روسيا.
- **المبحث الثاني:** تكييف الحرب الروسية الأوكرانية باعتبارها قوة قاهرة في تنفيذ عقود التجارة الدولية.
- **المطلب الأول**: أثر النزاع المسلح باعتباره قوة قاهرة على التزامات أوكرانيا في عقود التجارة الدولية.
- **المطلب الثاني**: أثر العقوبات الغربية المفروضة على روسيا باعتبارها قوة قاهرة على عقود التجارة الدولية.

المبحث الأول: الأبعاد القانونية للنزاع الروسي الأوكر اني

تمهيد وتقسيم

تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية ألقت بظلالها بشكل مباشر على النواحي الاقتصادية

والعالمية، لاسيما عقود التجارة الدولية التي تم إبرامها قبل بدء هذه الحرب، مما أحدث بلبلة واضطراب في تنفيذ هذه العقود، وما صحب ذلك من تأثير على علاقة طرفي العقد وبنوده.

ويثور التساؤل وفق هذا الطرح، حول مصير تنفيذ هذه العقود في ظل هذه الحرب المستمرة، التي كان لها بالغ الأثر على اقتصاديات دول عظمى؟ وهو ما لا يقل تأثيراً على الشركات التجارية التي تعد طرفاً في هذه العقود، لسد حاجات الدولة، مما يضع الدول والشركات الوطنية والأجنبية في إشكالية تنفيذها، وهل هي واجبة النفاذ حتى لوكان ذلك خارج عن إرادة الأطراف، ودخولها في نطاق القوة القاهرة، الأمر الذي يترتب معه انتفاء المسؤولية عن عدم التنفيذ أو تعويض الطرف المتضرر لتقاعس الطرف الأخر عن تنفيذ التزاماته العقدية.

وفي ضوء ما سبق، ستتناول الباحثة أثر النزاع الروسي الأوكراني على الالتزامات المبرمة معهما في المطلب الأول، ثم تتعرض لمدى الالتزام الدولي بتنفيذ العقود التجارية مع روسيا من خلال المطلب الثاني، وذلك على التفصيل التالي:

- **المطلب الأول**: أثر النزاع الروسي الأوكراني على الالتزامات التعاقدية المتبادلة.
- **المطلب الثاني**: مدى الالتزام الدولي بتنفيذ العقود التجارية مع روسيا.

المطلب الأول: أثر النزاع الروسي الأوكر اني على الالتزامات التعاقدية المتبادلة

تنشأ بموجب عقود التجارة الدولية علاقة تعاقدية بين الأطراف، يترتب عليها التزامات تعاقدية متقابلة، وتخضع هذه العقود ذات النطاق الدولي إلى قواعد وأسس تتعلق بالتجارة الدولية، وفق إرادة الأطراف المتعاقدة، والعبرة في هذا النوع من العقود يتمثل في اختلاف مركز أعمال كل طرف، أو محل إقامتهما، أو محل تنفيذ العقد (سعد الله، 2019، ص 42).

وعقد التجارة الدولي يقوم على أساس مبدأ سلطان الإرادة، وحرية المتعاقدين في التعبير عنه، حيث أقرت التشريعات المقارنة هذا المبدأ، وحرصت القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية على تطبيقه، إلا أن النزاع الروسي الأوكراني نجم عنه آثار اقتصادية وتجارية وصناعية خطيرة، لاسيما فيما يتعلق بعقود التجارة الدولية، فما الآثار المترتبة على هذا النزاع العسكري على الالتزامات المبرمة في مرحلة سريان العقد التجاري الدولي؟

الفرع الأول: مرحلة التفاوض والإبرام:

موضوع عقد التجارة الدولي هو بمثابة تصرف قانوني، نظمته الهيئات والمنظمات الدولية، وحرصت على توحيد أحكام التجارة الدولية، وفي ضوء ذلك برز فرع قانون التجارة الدولية واشتمل على اتفاقيات دولية تم إبرامها في مجال التجارة الدولية، والعقود النموذجية والشروط العامة لهذه العقود (بشير محمد، 2021م، ص 4).

ومن أمثلة ذلك اتفاقية لاهاي لسنة 1955م الخاصة بتعيين القانون الواجب التطبيق على البيع التجاري الدولي، واتفاقية لاهاي لسنة 1965م بشأن توحيد بعض الأحكام الموضوعية المتعلقة بالبيع الدولي، التي حرصت على وضع قواعد موضوعية موحدة يتم تطبيقها على جميع عقود التجارة الدولية، واتفاقية الأمم المتحدة التي تم إبرامها في فيينا عام 1980م، بشأن عقد البيع الدولي للبضائع(Zimneva, Popova, & Siao, 2021)

(وتجدر الإشارة إلى أن توحيد القواعد الموضوعية في عقود التجارة الدولية يكون بالنسبة للشروط العامة فقط، أما التفاصيل فتترك لنصوص الاتفاقيات الخاصة وفق كل حالة، لإحداث مرونة في مواجهة أية إشكالات ناشئة عن هذه العقود الدولية، ومحاولة تجنبها عبر التفاوض على كل شروط وبنود العقد، سواء في مرحلة التفاوض، أو أثناء مرحلة إبرام العقد، أو أثناء تنفيذ (Melis, 2018,p2).

1. مرحلة التفاوض في إبرام عقود التجارة الدولية:

مرحلة التفاوض تسبق مرحلة إبرام عقد التجارة الدولي، وهي مرحلة غاية في الأهمية في المجال الدولي، مما يجعلها تتم عبر جلسات تفاوض متعددة وفق نوع العقد، لمحاولة الوصول إلى اتفاق يرضي طرفي العقد (هبة، 2014 م، ص 50، وللمزيد اطلع على: (Palmer, 2022)

إلا أن الحرب الروسية الأوكرانية أسفرت عن تغيير الموازين والتكهنات الدولية والوطنية، بمعنى أن التفاوض يتوقف على عنصر التكافؤ بين الأطراف، الأمر الذي يبعث على الأسى لما لهذه الحرب من تبعات سلبية مضاعفة على مستويات الأمن الغذائي، وتعطل سلسلة الإمداد ومشكلات داخلية تخص كل دولة.

ومرد ذلك أن أسس التفاوض في إبرام عقود التجارة الدولية تقوم على حسن النية، وفي ظل هذه الحرب الروسية الأوكرانية تبرز أثارها السلبية في مرحلة وضع الاستراتيجيات التفاوضية، حيث يلجأ أطراف التعاقد إلى إعادة صياغة التفاوض وإدراج الآثار المتوقع حدوثها الناجمة عن هذه الحرب التي يعتقد أنها ستكون طويلة الأمر وممتدة الأثر (الخصاونة، 2021 م، ص 23).

ويعمل طرفي التعاقد وفق هذه الظروف الاستثنائية على محاولة إيجاد حلول، ووضع قواعد تحكم العلاقة التجارية الدولية تحقق المنفعة وتتسم بالعدالة لكافة أطراف العقد، دون أن تسيطر رغبة قوة لها مركز اقتصادي أقوى على الطرف الأخر (إبراهيم، 2017 م، ص 28)، وهو ما يتوقع حدوثه خلال الأيام القادمة نتيجة تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية على موازين القوى الاقتصادية، وسيطرة بعضها على حساب البعض الآخر.

وترى الباحثة في هذا المقام أنه لا يمكن تصور وجود رابح من هذه الحرب المدمرة، إلا أن الدول المصدرة للمواد الهيدروكربونية مثل قطر والسعودية والكويت وليبيا والجزائر، قد تشهد تحسن ملحوظ في ميزان المدفوعات التجارية الخارجية، مما يعزز معدلات النمو، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على مركزها الاقتصادي في مرحلة التفاوض، عكس العديد من الدول الآخرى التي سيؤثر الصراع في أوكرانيا تأثيراً سلبياً ملموساً على اقتصاداتها، ومن ثم مراكزها في مرحلة التفاوض، منها لبنان وسوريا وتونس واليمن والسودان، كون هذه البلدان تعتمد اعتماداً أساسياً على أوكرانيا وروسيا في الحصول على وارداتها الغذائية، حيث أسفرت الأزمة عن تعطل سلاسل توريد الحبوب والبذور، وزيادة أسعار الغذاء، وارتفاع كبير في تكاليف الإنتاج المحلية في قطاع الزراعة.

لذلك يجب أن يتسم التفاوض خلال هذه المرحلة - في ظل هذه الظروف العصيبة الاستثنائية بقدر كبير من المرونة والملائمة للأوضاع الدولية، والظروف التي طرأت على التجارة الدولية، والعمل على إبرام اتفاقيات دولية تنظم العقود والعلاقات التجارية الدولية، والحرص على منح نوع من التفصيل الدقيق لهذه المعاملات، وتوسيع مبدأ التفاوض، لدراسة أبرز الآثار المترتبة على هذه الحرب خلال المرحلة القادمة، سواء في مرحلة إبرام العقد، وحتى تنفيذه، لتحقيق أهدافه، وتوحيد المعاملات التجارية الدولية.

2. مرحلة إبرام عقد التجارة الدولي:

تعد هذه المرحلة أهم مراحل عقود التجارة الدولية، حيث يتم صياغة العقد بشكل نهائي، ويتم التوقيع عليه، وتنعقد بناء عليه الالتزامات المفروضة على الطرفين، ويصبح كل منهما ملزم بمضمونه في كل مراحله (السنهوري، 2015 م، ص 65).

وتعتبر لحظة التوقيع بدء لسريان العقد من حيث الزمان، وفق ما نصت عليه اتفاقية فيينا لسنة 1980م (المواد 14 إلى 24 من اتفاقية فيينا، 1980م)، إلا أنه في الوضع الحالي، وعقب التوقيع وبدء السريان وخلال مرحلة الإبرام وفق الشروط المتفق عليها بين أطراف العقد، نشبت الحرب الروسية الأوكرانية، مما أسفر عن توقف وتعطل المعاملات والنشاطات الاقتصادية والتجارية، وحدوث اضطرابات بالغة لشركات الإنتاج والنقل والتوريد، وهو ما انعكس سلبياً على النظام الاقتصادي العالمي، والمبادلات الدولية، ووقف حركة الاستيراد والتصدير مع دول العالم، وتوقف الموانئ والمطارات، وترتب عنه آثار سلبية على العقود والاتفاقيات المبرمة والمتوقعة بين الأفراد والتي قد تغير أوجه التعاملات بين الأطراف.

فالحرب الروسية الأوكرانية دفعت بمنظمة التجارة العالمية إلى تخفيض توقعاتها للنمو، خاصة في العام الجاري بمقدار النصف تقريباً، من 4.7% إلى 2.5% بسبب تأثير هذه الحرب والسياسات المتعلقة بذلك من التضخم العالمي، من خلال زيادة في أسعار السلع الأساسية، إثر المخاوف من اضطراب الصادرات بين الدولتين، تأثراً بالاقتتال الدائر بصورة مباشرة من ناحية، والعقوبات المفروضة على روسيا من ناحية أخرى.

وأسفرت الحرب بصورة مباشرة إلى اضطراب الصادرات الأوكرانية لاسيما قطاع تصدير الحبوب، في حين تأثرت الصادرات الروسية نتيجة العقوبات، وأدت هذه الاضطرابات إلى ارتفاع أسعار النفط، وما تبع ذلك من ارتفاع التضخم والذي من شأنه إبطاء الطلب العالمي، وبالتالي النمو والتشغيل، وتهديد الأمن الغذائي.

وترى الباحثة أنه في ضوء القاعدة العامة التي تنص على أن العقد شريعة المتعاقدين، يتم تنفيذ الالتزامات التعاقدية، لكن إذا طرأت ظروف

أسفرت إلى اختلاف التوازن العقدي، فيمكن للأطراف اللجوء إلى تعديل بنود العقد إلى الحد الذي يرفع الضرر ويتماشى مع الوضع الراهن للعالم، عن طريق عقد لاحق يعدل العقد الأصلي يتفق عليه المتعاقدين.

3. مرحلة تنفيذ عقد التجارة الدولي:

بدء هذه المرحلة يعني دخول الأطراف في تنفيذ الالتزامات المفروضة على كلا منهما نتيجة هذا التعاقد، فالبائع يكون دوره تسليم أو نقل السلعة والبضائع، والمشتري يلتزم بدفع الثمن المتفق عليه، والمصنّع يلتزم بإنتاج المنتج، والمورّد يلتزم بنقل البضائع والسلع، حسب موضوع العقد المبرم.

إلا أن الحرب الروسية الأوكرانية أسفرت عن عدم التنفيذ أو التأخر في تنفيذ الالتزامات التعاقدية، وما نتج عن ذلك من أضرار مالية كبيرة لطرفي العقد، هذه الأضرار لم تكن متوقعة، وهو ما يدخل ضمن نظرية الظروف الطارئة التي يترتب عليها آثار قانونية، إلا أن القانون الدولي يختلف عن القانون الوطني فيما يتعلق بهذه الأمور، حيث ينشأ على عاتق الأطراف تفعيل شرط الظروف الطارئة (راجع المادة 147/ 2 من القانون المدني المصري رقم 131 لسنة 1948، فواز، 2020 م، ص 118).

ولكن ما الموقف حال عدم إدراج شرط الظروف الطارئة في عقد التجارة الدولي؟

الظروف الطارئة قد تقع وتمس العقد التجاري الدولي خلال فترة تنفيذ الالتزامات التعاقدية، وهي ظروف لم تكن في الحسبان وقت إبرام العقد، وتجعل من تنفيذ الالتزامات مستحيلة أو مرهقة لطرف من أطراف التعاقد أو تهدده بخسارة فادحة (علي، 2011 م، ص 98).

ويشترط في تطبيق نظرية الظروف الطارئة توافر عدة شروط تتعلق بالظرف الطارئ ذاته، وتجدر الإشارة إلى أن التشريعات المقارنة نظمت شروط لهذه النظرية، ورغم ذلك لا يوجد اتفاق لهذه الشروط، فنجد أن بعض التشريعات توسعت في تناول هذه الشروط، في حين ضيق البعض منها، الأمر الذي ترك المجال للفقه لاستنباط شروط نظرية الظروف الطارئة، وهي:

- أن تكون الظروف الطارئة عامة وغير متوقعة بعد إبرام العقد، بمعنى أن تكون هذه الظروف الاستثنائية مستجدة خلال مرحلة التنفيذ، وتمس أطراف التعاقد، وأبرز مثال في الوقت الراهن الحرب الروسية الأوكرانية، والتي أسفرت إلى عرقلة كل العقود الدولية المبرمة بين الأفراد أو بين الدول نتيجة هذا الوضع الكارثي الذي يعيشه العالم، وهذه الحرب أكبر مثال على الظروف الطارئة التي تمس العلاقات التعاقدية في كافة أنحاء العالم.
- أن يكون العقد المبرم من العقود التي تتطلب فترة من الوقت، بمعنى أن يستلزم تنفيذ الالتزام العقدي فترة زمنية، وغالبية عقود التجارة الدولية تتطلب فترة زمنية للتنفيذ (بالعربي، 2012 م، ص202).
- أن تتسبب هذه الظروف الاستثنائية الطارئة في جعل تنفيذ الالتزام التعاقدي مرهق، بحيث يترتب على تنفيذ الالتزام التعاقدي رغم وجودها عن إصابة كلا الطرفين أو أحدهما بخسائر فادحة، على غرار الحرب الروسية الأوكرانية، التي أدت إلى إغلاق الموانئ في أوكرانيا، ووقف إمدادات الغاز الروسي إلى بعض دول الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن العقوبات الغربية الأمريكية على روسيا والتي كانت تهدف إلى إعاقة روسيا في تسديد ديونها الخارجية بالعملة الصعبة (عبد اللطيف، 2019 م، ص 250).

وأجاز قانون التجارة الدولية للمتعاقدين في حال توافر هذه الشروط اللجوء إلى إعادة التفاوض حول بنود العقد، أو تعديل العقد الدولي، للعمل على إعادة التوازن العقدي للأطراف، نتيجة اختلال العلاقة التعاقدية بسبب هذه الظروف الطارئة غير المتوقعة، استناداً إلى أن الأصل في العقود الدولية هو مبدأ سلطان الإرادة (انظر، قواعد توحيد عقود التجارة الدولية، المادة السادسة، الفقرة الثالثة، عبد المنصوري، 2018 م، ص 103).

المطلب الثاني: مدى الالتزام الدولي بتنفيذ العقود التجارية مع روسيا

إذا نظرنا إلى أبعاد الأزمة الإنسانية الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية، سنلاحظ أن الاقتصاد العالمي بأكمله قد تأثر بتباطؤ النمو، وزيادة سرعة التضخم، وسوف تتدفق هذ الآثار من خلال ثلاث قنوات رئيسية، تتمثل في ارتفاع أسعار السلع الأساسية، كالغذاء والطاقة، وحدوث أزمة في سلاسل الامدادات وتحويلات العاملين في الخارج، وأخيراً تراجع ثقة مجتمع الأعمال وزيادة شعور المستثمرين بعدم اليقين والثقة، مما سيسفر عن خروج التدفقات الرأس مالية من الأسواق.

ومن وجهة النظر القانونية، نلاحظ أن الحرب الروسية الأوكرانية أحدثت تغيرات جذرية فيما يتعلق بالشركات الأجنبية وعقود التجارة الدولية مع روسيا ذات الطبيعة الصناعية والتجارية والاقتصادية، الأمر الذي قد يترتب عليه إخلال بالالتزامات التعاقدية المبرمة مع روسيا كطرف في العقود، لاسيما الخسائر المالية الكبيرة لشركات النقل، لذا قد يلجأ الأطراف المتعاقدة إلى أعمال شرط إعادة التفاوض.

ولكن ما تعريف شرط إعادة التفاوض؟ وما الأثر الوقتي لإعادة التفاوض؟ كل ذلك تجيب عنه الباحثة من خلال التفصيل التالي:

الفرع الأول: تعريف إعادة التفاوض:

تعددت التعريفات لمفهوم إعادة التفاوض، ولا يتسع مقام البحث لعرضها جميعاً، لذا ترجح الباحثة التعريف القائل بأنه "شرط يسمح بإعادة

النظر في العقد في ظروف معينة وفقاً لإجراءات محددة من قبل الأطراف أنفسهم أو من طرف الغير" (مروك، 2019 م، ص 134).

الفرع الثاني: الأثر الوقتي لإعادة التفاوض:

يترتب على إعادة التفاوض وقف تنفيذ العقد أثناء عملية المفاوضات وحتى الانتهاء منها، هذا الوقف يكون بموقف إيجابي من أطراف التعاقد، بمعنى أن يتم الحفاظ على العقد ذاته، والالتزام باستئناف الاتفاق من جديد، .(Fasii, 2023)

وهو ما توضحه الباحثة على التفصيل التالي:

1. وقف تنفيذ الالتزامات الناجمة عن العقد:

يجب أن يتسم الحادث بالاستثنائية كشرط لإعادة التفاوض، بأن يؤدي إلى تغيير في ظروف تنفيذ العقد، ويرتب اختلال في التوازن العقدي في عقد التجارة الدولي، مثال ذلك العقوبات المفروضة على روسيا جراء حربها الجارية مع أوكرانيا.

وشرط استثنائية الحادث يكون أثناء مرحلة تنفيذ عقد التجارة الدولي، مثل ما حدث من حظر سبعة بنوك روسية من إجراء أو تلقي مدفوعات دولية باستخدام (SWIFT) (خدمة "SWIFT" هي خدمة تراسل تسهل إلى حد كبير تبادل المعلومات بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، ويربط هذا النظام بين أكثر من 11 ألف كيان حول العالم)، نتيجة لذلك لا يمكن لهذه البنوك أو المؤسسات المالية الحصول على العملات الأجنبية، حيث تتم معالجة تحويل العملات الأجنبية بين بنكين بشكل عام، كتحويل إلى الخارج يشمل بنك وسيط أجنبي، ولا تحويل للأصول إلى الخارج، هذا له عواقب سلبية على الاقتصاد الروسي.

والهدف من اشتراط استثنائية الحادث في شرط إعادة التفاوض يتمثل في الحد من مجال الخروج عن مبدأ القوة الملزمة للعقد، لذا يجب أن ينصب عنصر الاستثنائية على الحادث، وعلى تغير الظروف الاقتصادية التي أبرم العقد في ظلها، حتى يتسنى وصف ذلك التغيير بأنه غير مألوف وفق المجرى العادي للأمور (السعدي، 2018 م، ص 306).

ولإعمال شرط إعادة التفاوض لتحقيق الالتزام الدولي بتنفيذ العقود التجارية مع روسيا يرتب جملة من الالتزامات المتقابلة بين أطرافها، بهدف حل المعوقات بأقل الخسائر لكلا الطرفين (سلامة، 2018 م، ص 79)، إلا أن الخلاف يكمن حول نطاق هذه الالتزامات التي يتعين إيقافها، هل هي الالتزامات الرئيسية في تنفيذ العقد أم الثانوية؟

لا توجد مشكلة إذا كان هناك اتفاق يحدد نطاق إيقاف الالتزامات، سوء كان هذا الاتفاق سابق أو أثناء إعادة التفاوض، إلا أن المشكلة تبرز حال عدم وجود ذلك الاتفاق، ولقد تعرضت لهذه الحالة مبادئ العقود التجارية الدولية "اليوندورا" لعام 2006، حيث نصت المادة (6-2-2/3) على أنه "لا يخول طلب إعادة التفاوض في حد ذاته الطرف الذي أخل التزامه الحق في التريث عن التنفيذ، بل يجب الاتفاق على ذلك بنص صريح" (القوني، 2017 م، ص42).

وبناء على نص المادة سالفة الذكر، نلاحظ أنها منعت أي طرف من أطراف العقد وقف تنفيذه لأي سبب ما دام لا يوجد اتفاق على إيقاف الالتزامات.

إلا أن قضاء التحكيم فيما يتعلق بهذه الإشكالية جاء مخالفاً لنص المادة المذكورة، بل وأكد على ضرورة إيقاف العقد بصورة فورية كأثر للشروع في إعادة التفاوض لحل النزاع، انطلاقاً من خطورة العقود المبرمة في نطاق التجارة الدولية، وجسامة الخسائر التي تنتجها تلك العقود قبل اكتمال تنفيذها.

وقد أصدرت إحدى هيئات التحكيم في حكم لها بنزاع تحكيمي عرض أمام غرفة التجارة الدولية بباريس في القضية رقم 2894، تضمن وجود إمكانية الامتناع عن تنفيذ الأطراف لالتزامهما لحين معرفة نتيجة التفاوض، والوقوف على مدى الاتفاق على تعديل فقرات وبنود معينة في العقد، وما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة التي أثرت على استمرار العقد (التميمي، 2017م، ص 15).

وتؤيد الباحثة ما ذهب إليه قضاء التحكيم، انطلاقاً من الغاية من إعادة التفاوض، وهو تعديل الاختلال الذي أصاب توازن العقد، وأكبر مثال على ذلك الوضع في روسيا في ظل فرض العقوبات الغربية عليها نتيجة حربها مع أوكرانيا، ومنها حظر الاتحاد الأوروبي لجميع المعاملات مع البنك المركزي الروسي، وتجميد أصوله.

حيث لم يعد بالإمكان الوصول إلى الأصول التي خزنها في البنوك المركزية والمؤسسات الخاصة في الاتحاد الأوروبي، كما تم فرض الحظر من جانب دول أخرى، كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة، والتي تخزن أيضاً حصة من الاحتياطات الأجنبية لروسيا.

وبالتالي لا يمكن لروسيا استخدام احتياطي الأصول الأجنبية لتوفير الأموال لبنوكها، وبالتالي الحد من آثار العقوبات الأخرى، كما حظر الاتحاد الأوروبي بيع وتوريد ونقل وتصدير الأوراق النقدية المقومة باليورو لروسيا، بهدف تقييد وصول الحكومة الروسية ومصرفها المركزي والأشخاص الطبيعيين والاعتباريين في روسيا إلى النقود باليورو، بهدف منع الالتفاف على العقوبات.

إلا أن الإشكالية تدق حال وجود التزامات عاجلة، ويكون من الصعب إيقاف تنفيذها، مثال على ذلك توريد القمح للدول التي تعتمد بشكل كبير

على استيراده من روسيا وأوكرانيا، أو كمصادر الطاقة التي تعتمد عليها المصانع والمرافق في دول الاتحاد الأوروبي، فهنا ذهب الفقه إلى وقف تنفيذ الالتزامات، مع تنفيذ القدر المستطاع منها بصورة تضمن تعديل الخسائر قدر الإمكان (الشرقاوي، دون سنة نشر، ص 64).

2. الالتزامات التي يفرضها الوقف ذاته على المتعاقدين:

في حال توقف العقد وأثناء مرحلة إعادة التفاوض، يقع على عاتق الطرفين التزامان الأول يتمثل في الحفاظ على العقد ذاته، والثاني السعي لاستئناف سريانه، وذلك لا يتعارض مع مبدأ وقف تنفيذ الالتزامات في المرحلة الأولى، حيث أن وقف تنفيذ البنود الأصلية للعقد ليس له علاقة بالالتزامات التي تؤدي إلى المحافظة على هذا الوقف (بكاكير، 2017م، ص 2).

- **الالتزام بالمحافظة على العقد:**

أساس هذا الالتزام هو إرادة الأطراف، ومبدأ حسن النية، وتعد المفاوضات وسيلة فاعلة في حل نزاعات تنفيذ العقود، فالمفاوضات تتكون من عنصرين الأول مادي يتمثل في الالتزام بالأعمال التي يطلبها التفاوض، وعنصر معنوي وهو ضرورة توافر حسن النية (المرسي، 2015 م، ص 210).

وهناك صورتين للالتزام بالمحافظة على العقد، الأولى هي التزام إيجابي، كالقيام بعمل معين (عامر، دون سنة نشر، ص 101)، مثال على ذلك الاتفاق بين روسيا وتركيا لتدشين ممرات لتصدير الحبوب من أوكرانيا، والمحافظة عليها من الهلاك، والثانية هي التزام سلبي، ويتجسد في أي تصرف أو إجراء من شأنه التأثير السلبي على العقد، وآثاره، كالامتناع عن أي فعل يسفر عن ذلك، مثال ذلك المحافظة على سرية المعلومات، فالتجارة الدولية تقوم على السرية التقنية العالية، والأسرار الصناعية.

- **السعي لاستئناف سريان العقد:**

السعي لاستئناف سريان العقد يمثل الغاية من إعادة التفاوض، وهذا الالتزام يكون هو الهدف منذ بداية التفاوض، وبناء عليه يجب على الأطراف التخلص من كافة العقبات التي أدت إلى النزاع، ومنح الأولوية لاستمرار سريان بنود العقد، وضرورة توافر حسن النية (صديق، 2021 م، ص 12).

وترى الباحثة أن إعادة التفاوض من الآليات المهمة لإعادة مراجعة كافة بنود العقد، أو على الأقل بعض بنوده، بهدف تعديلها، كونها لم تعد ملائمة لحالة الأطراف، لاسيما في ظروف تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، وهذا الأمر يتضح جلياً في مجال التجارة الدولية، والتي يحدث فيها تقلبات كثيرة، مما يستلزم إعادة التوازن الناتج عن هذه الحرب لتحقيق الأغراض المرسومة في عقود التجارة الدولية.

المبحث الثاني: تكييف الحرب الروسية الأوكرانية باعتبارها قوة قاهرة في تنفيذ عقود التجارة الدولية

تمهيد وتقسيم

قد يرجع عدم قدرة المتعاقد على تنفيذ التزاماته التعاقدية إلى قوة قاهرة، وهو ما أطلقت عليه اتفاقية فيينا للبيع الدولي للبضائع لفظ "العائق" (راجع، المادة 79 من اتفاقية الامم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (فيينا، 1980)، أوحيدة، 2019 م، ص 207)، فظرف القوة القاهرة هو كل واقعة أو حادث لم يكن بالإمكان توقعه، ويستحيل دفعه الأمر الذي يجعل من تنفيذ العقد التجاري الدولي مستحيلاً (الراقي، 2018 م، ص 110).

وفي ضوء ما سبق، تثور الإشكالية التالية: هل تعتبر العملية العسكرية الروسية الأوكرانية من قبيل القوة القاهرة؟ وهو ما تطلب تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين على التفصيل التالي:

- **المطلب الاول**: أثر النزاع المسلح باعتباره قوة قاهرة على التزامات أوكرانيا في عقود التجارة الدولية.
- **المطلب الثاني**: أثر العقوبات الغربية المفروضة على روسيا باعتبارها قوة قاهرة على عقود التجارة الدولية.

المطلب الأول: أثر النزاع المسلح باعتباره قوة قاهرة على التزامات أوكرانيا في عقود التجارة الدولية

ولإعمال نظرية القوة القاهرة، وترتيب آثارها على العقد الدولي، يشترط توافر مجموعة من الشروط في الحادث المكون للقوة القاهرة، هذه الشروط تتمثل فيما يلي:

- أن يكون الحادث المسبب للعائق أجنبي عن فعل المدين بالالتزام (منصور، 2019 م، ص)، مثل العملية العسكرية الروسية على أوكرانيا القائمة حالياً، وقد أخذت بهذا الشرط تشريعات متعددة منها التشريع الأردني (نصت المادة 261 من القانون المدني الأردني رقم 34 لسنة 1976م على أنه "إذا أثبت الشخص أن الضرر قد نشأ عن سبب أجنبي لا يد له فيه، كآفة سماوية أو حادث فجائي أو قوة قاهرة أو فعل الغير أو فعل المتضرر كان غير ملزم بالضمان ما لم يقض القانون أو الاتفاق بغير ذلك".).
- يجب توافر عدم التوقع للحادث من جانب المدين، بمعنى أن الحوادث التي تجعل من الالتزام التعاقدي مستحيل التنفيذ يجب أن تكون

غير متوقعة من المدين بالالتزام، وهو ما نصت عليه اتفاقية فيينا لسنة 1980م في المادة 79 منها (نص المادة 79 من اتفاقية فيينا لسنة 1980م). بقولها "لا يسأل أحد الطرفين عند عدم تنفيذ أي من التزاماته إذا أثبت أن عدم التنفيذ كان بسبب عائق يعود إلى ظروف خارجة عن إرادته، وأنه لم يكن من المتوقع بصورة معقولة أن يأخذ العائق في الاعتبار وقت انعقاد العقد أو أن يكون بإمكانه تجنب عواقبه أو التغلب عليه أو على عواقبه. 2-إذا كان عدم تنفيذ أحد الطرفين نتيجة لعدم تنفيذ الغير الذي عهد إليه بتنفيذ العقد كلاً أو جزءً، فإن ذلك الطرف لا يعفى من التبعة إلا إذا: أ-أعفي منها بموجب الفقرة السابقة. ب-كان الغير سيعفى من المسؤولية فيما لو طبقت عليه أحكام الفقرة المذكورة. 3-يحدث الإعفاء المنصوص عليه في هذه المادة أثره خلال المدة التي يبقى فيها العائق قائماً. 4-يجب على الطرف الذي لم ينفذ التزاماته أن يوجه إخطاراً إلى الطرف الآخر بالعائق، وأثره في قدرته على التنفيذ، وإذا لم يصل الاخطار إلى الطرف الآخر خلال مدة معقولة، بعد أن يكون الطرف الذي لم ينفذ التزاماته قد علم بالعائق، أو كان من واجبه أن يعلم به، فعندئذ يكون مسؤولاً عن التعويض عن الأضرار الناتجة عن عدم استلام الاخطار المذكور. 5-ليس في هذه المادة ما يمنع أحد الطرفين من استعمال أي من حقوقه الأخرى في طلب التعويض وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية".

- ضرورة توافر شروط استحالة الدفع، وهذا الشرط يفيد معنيين، الأول عدم قدرة المدين على منع وقوع الحادث المكون للقوة القاهرة، والثاني عدم قدرته على التصدي لما يترتب عليه من آثار (نديم، 2021 م، ص 98).

وتؤيد الباحثة الرأي القائل بأن عبء إثبات توافر قوة قاهرة يقع على المدين الذي تخلف عن التنفيذ، ويجب أن يثبت إلى جانب الشروط السابقة أن هذا الحادث يمثل السبب المباشر لتخلفه عن التنفيذ، ويجب عليه – أي المدين – إذا كان العائق مؤقتاً الالتزام بالاستمرار في التنفيذ بمجرد زواله، وفي حال كان العائق دائم ويسفر عن عدم القدرة على التنفيذ الكلي للالتزام العقدي، يجوز للطرف الآخر فسخ العقد (جلطي، 2021 م، ص12).

ونصت العديد من التشريعات المقارنة على ظرف القوة القاهرة، لما لها من أثر كبير في العقود، فلا يعلم الغيب إلا الله، ولذلك كان النص على القوة القاهرة أمر حتمي، ولكن ما هو أثر النزاع المسلح باعتباره قوة قاهرة على التزامات أوكرانيا في عقود التجارة الدولية؟

الفرع الاول: الإعفاء من المسؤولية عن التعويضات:

فيما يتعلق بالإعفاء من المسؤولية عن التعويضات، ذهب اتجاه فقهي أنه لا يوجد أمام الدائن سوى المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر، وهو ما يعني استمرار حق الدائن في المطالبة بالتنفيذ العيني للعقد إذا أمكن ذلك، ويستمر كذلك حق الدائن في فسخ العقد، أو المطالبة بتخفيض الثمن، وأيضاً استمرار حقه في المطالبة بالفائدة إذا كانت موجودة، ويتضح جلياً أن ظرف القوة القاهرة لا ينطبق أثرها إلا في حالة الإعفاء من المسؤولية عن التعويضات (خير الله، 2022 م، ص 10).

وتعتقد الباحثة فيما يتعلق بالتنفيذ العيني، أن الدائن قد يكون بحاجة إلى تنفيذ المدين لالتزامه، رغم توافر شروط الاعفاء من المسؤولية، كأن تكون الدولة الدائنة بحاجة إلى توريد القمح من أوكرانيا "المدينة"، لعدم وجود مصادر بديلة لتوريد القمح، أو لارتفاع أسعاره عما أقرته الدولة الدائنة في ميزانيتها، وفي هذه الحالة يكون للدولة الدائنة الحق في ذلك المطلب، والذي لا يمنع سوى المطالبة بالتعويض فقط.

إلا أن هذا الحل يتصور تطبيقه نظرياً فقط، فالواقع العملي يفيد أن التنفيذ مستحيلاً لما لحق بدولة أوكرانيا من دمار كبير خاصة على القطاع الزراعي فيها نتيجة العملية العسكرية الروسية على أراضيها، إضافة إلى الدمار الذي لحق بموانيء أوكرانيا، مما أسفر عن استحالة تصدير السلع الزراعية أو غيرها.

واتجه القضاء أنه في حالة الاستحالة المطلقة لتنفيذ بعض الالتزامات، مع إمكانية تنفيذ البعض الآخر منها، لا يكون للطرف المتضرر سوى اللجوء إلى خيار فسخ العقد، وعودة المتعاقدين للحالة التي كانا عليها قبل الفسخ، وهو ما ذهبت إليه محكمة التمييز الأردنية في حكم لها، حيث قضت بأنه "يستفاد من أحكام المادة 256 من القانون المدني الاردني رقم 34 لسنة 1976: إن كل إضرار بالغير يلزم فاعله بضمان الضرر، ما لم يثبت الفاعل أن الضرر نشأ عن سبب أجنبي لا يد له فيه، أو عن فعل الغير، أو فعل المتضرر بالمعنى المقصود بالمادة 261 من ذات القانون.... (قرار تمييز حقوق رقم 1509 لسنة 2007م، منشورات مركز عدالة، المنشور على موقع:http://www.adaleh.info/).

الفرع الثاني: انقضاء الالتزام الأصلي:

يترتب على توافر ظرف القوة القاهرة انقضاء الالتزام الأصلي، إذا صار تنفيذه مستحيلاً استحالة مطلقة، وهو ما نص عليه القانون المدني المصري رقم 131 لسنة 1948 في المادة 373 بقوله "ينقضي الالتزام إذا أثبت المدين أن الوفاء به أصبح مستحيلاً لسبب أجنبي لا يد له فيه" (السنهوري ع.، 2015 م، ص 982).

بمعنى أنه يتعين لانقضاء الالتزام الأصلي أن الحادث الذي يعد من قبيل القوة القاهرة جعل تنفيذ الالتزام مستحيل استحالة مطلقة من الناحية الواقعية والقانونية في وقت تنفيذ الالتزام، وأن انقضاء الالتزام الأصلي أسفر عن عودة أطراف التعاقد إلى الحالة التي كانوا عليها قبل إبرام العقد، ولا يكون للمدين حق المطالبة بأية تعويضات.

ووفق ما سبق، وبتطبيق ذلك على الوضع الحالي في ظل استمرار الحرب الروسية على أوكرانيا، تتوصل الباحثة إلى توافر أثر انقضاء الالتزام

الأصلي، كون هذه العملية العسكرية تعد من قبيل القوة القاهرة التي جعلت تنفيذ الالتزامات المفروضة على أوكرانيا مستحيلة استحالة مطلقة من الناحية الواقعية والقانونية، نظراً للدمار الهائل الذي أصاب القطاع الزراعي وقطاع الطاقة نتيجة هذه الحرب، إضافة إلى الدمار الذي لحق بموانيء أوكرانيا، مما أسفر عن استحالة تصدير السلع الزراعية أو الطاقة أو غيرها.

الفرع الثالث: الإيقاف المؤقت:

إذا كانت استحالة تنفيذ الالتزام العقدي في عقود التجارة الدولية هي استحالة مؤقتة، فإن ذلك لا يترتب عليه زوال الالتزام، فإذا كانت الاستحالة قبل التنفيذ أو بعده، وكان من المتصور زوال القوة القاهرة في وقت لاحق، دون تفويت المصلحة على الطرف الآخر الذي يستهدف تحقيقها، فيجب على هذا الآخير الانتظار (حجازي، بدون سنة نشر، ص 202).

وترى الباحثة أن الإيقاف المؤقت لا يمس العقد من حيث صحته، حيث يظل العقد صحيحاً ومنتجاً لكافة آثاره، سواء قبل واقعة القوة القاهرة أو بعدها، وجل ما يترتب عليه من أثر إيقاف التنفيذ أثناء فترة الواقعة، إلا أن التأخير في التنفيذ إذا كان من شأنه أن يسفر عن تحقق مخالفة جوهرية، يجوز للطرف المتضرر المطالبة بفسخ العقد (رضا، 2012م، ص 989).

المطلب الثاني: أثر العقوبات الغربية المفروضة على روسيا باعتبارها قوة قاهرة على عقود التجارة الدولية

العقوبة في القانون الدولي، هي جزاءات تفرضها دولة أو مجموعة من الدول على دولة أخرى لمنعها من التصرف بعدوانية، أو انتهاك أحكام وقواعد القانون الدولي، وغالباً ما تهدف العقوبات إلحاق الضرر باقتصاد الدولة المعتدية، أو تستهدف النشاطات المالية لكبار الشخصيات السياسية بها، كما يمكن أيضاً أن تشمل حظر السفر، وحظر تصدير الأسلحة إليها، وغير ذلك (احمد،2000، ص33).

تشهد العقوبات الغربية على روسيا منذ بدء العملية العسكرية الروسية على أوكرانيا تصعيداً سريعاً، حيث أقرت الدول الغربية حزمة من العقوبات المشددة على روسيا، لاسيما ما يمس بالقطاع الاقتصادي والمصرفي وقطاع الطاقة، والتي لم يسبق تطبيقها من قبل بهذا الحجم، وما أسفر عن ذلك من انعكاسات سلبية على الأسواق العالمية.

ونتج عن تلك العقوبات على روسيا اتخاذ تلك الأخيرة لخطوات تصعيدية مقابلة تستهدف تعزيز الضغوط على الاقتصادات والأسواق الغربية، وهو ما قد يكون له تداعيات طويلة الأمد وواسعة النطاق على النظام المالي والتكامل الاقتصادي العالمي.

وفيما يتعلق بإشكالية البحث، فقد أحدثت هذه العملية العسكرية الروسية، وما تبعها من فرض عقوبات غربية على روسيا تغيرات جذرية وملموسة بالنسبة للعقود الدولية ذات الطبيعة الصناعية والاقتصادية والتجارية، وعرقلة سير النظام الاقتصادي في العالم كله، الأمر الذي ترتب عليه إخلال بالتزامات تعاقدية مبرمة، بين أشخاص طبيعية أو معنوية، وتعطيل العديد من القطاعات في مجالات الزراعة والصناعة والسياحة وعقود النقل الدولية.

ولكن تثور إشكالية ملحّة في هذا المقام تتمثل في السؤال التالي: هل الاعتداء الروسي على أوكرانيا والذي كان سبباً في فرض عقوبات غربية على روسيا يسقط شرط توافر ظرف القوة القاهرة المتمثل في "ألا يكون الحادث المسبب للعائق أجنبي عن فعل المدين بالالتزام"؟ أم يمكن اعتبار هذه العقوبات الغربية على روسيا من قبيل القوة القاهرة التي تجعل من تنفيذ الالتزامات التعاقدية مرهقة بحيث يترتب عنها خسائر فادحة؟

الفرع الأول: مدى تو افر شرط "أن يكون الحادث المسبب للقوة القاهرة عن فعل المدين":

وفقاً لما أخذ به المفهوم الحديث للقوة القاهرة، نجد أنه وضع قيد مهم وهو ألا يكون الحادث الذي يعد قوة قاهرة ناتج عن فعل المدين، ولتأكيد توافر استحالة التنفيذ التي تحرر المدين من عبء المسؤولية، يجب أن يكون الحادث خارج السيطرة المعقولة لطرفي العقد (مرم، 2019م، ص 17).

تطبيقه على الحرب الروسية الأوكرانية، وما تبعها من فرض عقوبات غربية قوية على روسيا، أدت إلى صعوبة أو استحالة تنفيذ الالتزامات التعاقدية التي تكون روسيا طرفاً فيها، ففرض العقوبات على روسيا كانت بمثابة رد فعل على اعتداء روسيا على أوكرانيا، بغض النظر عن أية اعتبارات سياسية أو أمنية أو عسكرية.

فالمفهوم الحديث للقوة القاهرة يهتم كثيراً بظاهرة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، لاسيما ما يتعلق بعقود التجارة الدولية، وهو يهدف في قواعده إلى إعفاء المدين من المسؤولية العقدية، ولكي ينتفع المدين من هذه الحماية العقدية للقوة القاهرة، يجب ألا تكون الدولة طرفاً في العقد، فإذا كان الملتزم هي الدولة أو إحدى مشروعاتها، فإن هذا الملتزم يعتبر من أشخاص القانون العام، ويتمتع بإرادة تعاقدية غير منفصلة عن إرادة الدولة في إبرام العقد (غنام، 2015 م، ص 68).

فإذا وجد ما يمنع من تنفيذ العقد من خلال فعل إيجابي للدولة، كاتخاذها قرار بشن حرب عسكرية على دولة أخرى، ترتب عليها تضامن المجتمع الدولي مع الدولة المعتدى عليها بفرض عقوبات على الدولة المعتدية، فلا يمكن الدفع بعدم مسؤولية تلك الأخيرة عند عدم التنفيذ بحجة القوة القاهرة، لأن الفعل المانع للتنفيذ ينسب إليها، ولأن تصرفاً مثل تصرفها يكون جزء من النظام الاقتصادي للدولة (فتحي، 2021 م، ص 23).

وما يؤيد ذلك قضاء محكمة التحكيم للغرفة التجارية الدولية، حيث اعتبرت بموجب هذه القاعدة بأنه "منع تحويل العملات الصعبة من قبل البنك المركزي للدولة لا ينشأ للمؤسسة في الدعوى المطروحة حالة قوة قاهرة، كونها من مشروعات القطاع العام لهذه الدولة" (قضاء محكمة التحكيم للغرفة التجارية الدولية في القضية رقم 3093/3100 لسنة 1979م).

وأيضاً فإن التزام المدين بتنفيذ الشروط الواردة في العقد يعد من المبادئ العامة في العلاقات العقدية، وفي حال الاخلال بعدم التنفيذ تقوم المسؤولية العقدية للمدين، ويلزمه بالتعويض عن الأضرار التي قد يتعرض لها الطرف الأخر، لما فاته من كسب أو ما لحقه من ضرر (عبد الكريم، 2020 م، ص 179).

ومن وجهة نظر الباحثة لا ينطبق على الحرب الروسية على أوكرانيا صورة انفساخ عقود التجارة الدولية بسبب القوة القاهرة التي تمنح استثناء بإعفاء روسيا من المسؤولية لعدم تنفيذ الالتزامات العقدية، وما ينتج عنها من أضرار، لوجود خطأ من جانب المدين "دولة روسيا"، حيث إن الثابت لكي تتمتع روسيا بهذا الإعفاء يجب عليها إثبات توافر حالة القوة القاهرة، أعمالاً لنص المادة 79 من اتفاقية فيينا لعام 1980م، وهو ما لا يتوافر في حالة الحرب الروسية الأوكرانية.

الفرع الثاني: مدى تو افر شرط عدم التوقع للحادث من جانب المدين:

لا يمكن اعتبار الحادث قوة قاهرة إلا إذا كان ناتجاً عن حالة لا يمكن من خلالها توقع حدوثها، وإلا يستثنى الظرف من اعتباره قوة قاهرة، حيث أنه بتوقع حالة القوة القاهرة يتعين أن يكون المدين قد أخذ إجراءاته وتدابيره المناسبة (عبد الرازق، 2019 م، ص 38).

وبتطبيق ذلك على العقوبات الغربية المفروضة على روسيا، ومدى تأثيرها على عقود التجارة الدولية، ترى الباحثة أنها لا ينطبق عليها هذا الشرط، ففرض هذه العقوبات على روسيا لم يكن إلا لغزوها وحربها على أوكرانيا، وقرار اللجوء إلى الخيار العسكري لا يكون وليد اللحظة، وإنما يتم دراسته من كافة الجوانب بعقلانية وبتفكير مسبق، وإجراء المقارنات والموازنات بين المكسب والخسارة، مما يعني أن لجوء روسيا للخيار العسكري في التعامل مع المشكلة الأوكرانية كان يتوقع معه ردود أفعال دولية كبيرة، وعلى رأسها فرض عقوبات اقتصادية وسياسية على روسيا، وبناء عليه لا يمكن القول بأن العقوبات الغربية المفروضة على روسيا يمكن اعتبارها من قبيل القوة القاهرة.

الفرع الثالث: مدى تو افر شرط استحالة الدفع:

وهذا الشرط – كما سبق الإشارة - يفيد معنيين، الأول عدم قدرة المدين على منع وقوع الحادث المكون للقوة القاهرة، والثاني عدم قدرته على التصدي لما يترتب عليه من آثار، فإذا أمكن دفع الحادث ولو استحال توقعه، فلا يعتبر من العناصر التي تشكل قوة قاهرة (العيساوي، 2015 م، ص105).

وهذا الشرط أيضاً غير متوافر في العملية العسكرية الروسية على أوكرانيا، حيث يتمكن لروسيا دفع هذه العقوبات بطرق عديدة، منها انهاء الحرب على أوكرانيا، واللجوء إلى طاولة التفاوض والحل الدبلوماسي للأزمة.

ومن ناحية أخرى، ترى الباحثة انطلاقاً من ضرورة حرص طرفي العقد على التعاون فيما بينهما بهدف تحقيق الغرض من إبرام العقد، أن حالة القوة القاهرة يجب ألا تؤدي مباشرة إلى إنهاء الرابطة العقدية بشكل تلقائي، وإنما يتعين إعادة النظر في هذه الرابطة حال ما تصبح شروطها ملائمة مع ظروف التنفيذ.

فالعقوبات الغربية المفروضة على روسيا بسبب حربها على أوكرانيا تجعل استحالة تنفيذ الالتزامات التعاقدية على روسيا مؤقتة، ويجب إعادة استئناف تنفيذ الالتزامات بمجرد زوال العائق "انهاء الحرب"، ويعتبر إعادة التفاوض وسيلة لتبادل المقترحات حول تعديل أحكام العقد الذي يربط بين الأطراف، لحل النزاعات التي قد تثور أثناء تنفيذ عقود التجارة الدولية.

وترى الباحثة ضرورة إعمال شرط إعادة التفاوض في العقود الدولية التي تكون روسيا طرفاً فيها، وأن يكون أعمال هذا الشرط بحسن نية، فالأطراف ملزمين بالجلوس إلى مائدة التفاوض، والتفاهم بقصد إعادة التوازن الأساسي للعقد الذي أصابه جراء الحرب الواقعة بين روسيا وأوكرانيا وما تبعها من فرض عقوبات قاسية من الدول الغربية على روسيا، فموضوع إعادة التفاوض هو مراجعة للعقد أو أحد عناصره في حدود المتفق عليها بين الأطراف، وبحسن نية.

الخاتمة

مع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في الرابع والعشرين من فبراير عام 2022م، وما أحدثته من زعزعة الاستقرار الاقتصادي والتجاري، وما صاحب ذلك من اضطراب حركة الإنتاج والنقل، أصيب العامل بالشلل في قطاعات الاستيراد والتصدير، ونتج عن ذلك أزمة تمس عقود التجارة الدولية، وتسارعت وتيرة العقوبات الغربية على روسيا، وانعكس ذلك على الالتزامات التعاقدية، حيث عزفت الكثير من الشركات والأفراد عن تنفيذ الالتزامات التعاقدية، أو فسخها أو تأجيلها، أو تعديلها تذرعاً بوجود قوة قاهرة أو ظروف طارئة متمثلة بهذه الحرب وآثارها.

هذا الأمر دفع العديد من أطراف عقود التجارة الدولية إلى العودة لبنودها للبحث عن سبيل للمساعدة على تفسيرها وفقاً لما يحقق مصالحهم في مواجهة الطرف الآخر، والخروج من الأزمة بأقل الخسائر، وهو ما حفز العديد من رجال القانون والفقه إلى الدعوة إلى دراسة بنود العقود أثناء المفاوضات، ومناقشتها بما يكفل إدراج بنود تتعلق بنظريتي القوة القاهرة والظروف الطارئة، وما يرتبط بهما من شرط إعادة التفاوض، بما يسمح لأطراف العقود التجارية الدولية بالرجوع إليها حال تحققها، والعمل على تخطي العقبات، والوصول إلى حل يرضي الأطراف جميعاً.

لذا كان من المهم دراسة "مدى التزام الدول بتنفيذ العقود التجاريةالدولية أثناء النزاعات الدولية (النزاع الروسي الأوكراني نموذجاً)"، للوقوف عما إذا كان يمثل عائق في التنفيذ لاعتباره سبباً للإعفاء من المسؤولية الناتجة عن الاخلال بتنفيذ عقود التجارة الدولية، حيث يكون للأطراف خيار إعادة التفاوض، في محاولة لتقليل الخسائر، اعتماداً على مبدأ حسن النية، والرغبة في استمرار سريان العقد التجاري الدولي.

ومن خلال هذا البحث، أمكن استخلاص مجموعة من النتائج والتوصيات يمكن للباحثة إجمالها من خلال ما يلي:

النتائج:

1. نظرا لكون عقود التجارة الدولية من أبرز وسائل التبادل التجاري الدولي، ولكونها الإداة القانونية الأكثر استخداما في هذا المجال، حظيت باهتمام كبير من المجتمع الدولي، حيث تم وضع قواعد خاصة بها تتلائم مع ما يسفر عنها من مشاكل، وتساعدها على مسايرة التطور الذي يلحق بها، إلا أن هذه القواعد غير كافية لمعالجة أثر النزاعات المسلحة وتغيير الظروف على هذه العقود.
2. تباين واختلاف مفهوم نظريتي القوة القاهرة والظروف الطارئة بحيث يصعب التمييز بينهما في ظل وجود اختلافات فقهية وقضائية حول مفهوم متفق عليه، إضافة إلى وجود تشابه كبير بينهما يؤدي إلى صعوبة الوصول إلى النظرية واجبة التطبيق على الالتزامات التعاقدية في ظل الحرب الروسية الأوكرانية الدائرة حتى وقتنا الراهن، لاسيما وأن العقود والالتزامات الناشئة عنها تتعدد وتتنوع، فمنها ما قد تسفر الحرب عن استحالة تنفيذه، ومنها ما قد تؤدي إلى جعل الالتزام مرهق للمدين.
3. ان الحرب الروسية الأوكرانية نتج عنها تأثيرات سلبية وخيمة على اقتصاديات الدول جميعاً النامية منها والمتقدمة، وستتطلب إلى جهد كبير لإعادة هيكلتها.
4. تتفق الشروط الواجب توافرها لتطبيق نظرية القوة القاهرة مع مثيلتها في نظرية الظروف الطارئة من حيث مصدرهما، وعدم القدرة على التوقع أو الدفع لأي منهما، إلا أن بينهما فروق جوهرية واضحة، تتمثل في شرط الإثبات والعمومية، والمدى القانوني في التطبيق، وما يرتبه أعمال كل منهما من أثر قانوني، وبناء عليه فإن تطبيق أي من النظريتين على الحرب الروسية الأوكرانية يختلف باختلاف طبيعة العقد محل الالتزام، ومدى توافر شروط أي من النظريتين على العقد التجاري الدولي.

التوصيات:

1. ضرورة أن يقوم طرفي العقد بوضع بنود محددة تعالج حالات القوة القاهرة، ومن الممكن أن يشمل هذا البند الرئيس بنود فرعية ترتبط بأحداث طارئة قانونية أو تشريعية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية....، لمنع أي لغط أو تفسير غير صحيح، وبما يضمن عدم ابطال عقود التجارة الدولية.
2. ضرورة مناقشة كل بنود عقود التجارة الدولية من قبل الأطراف المعنية بشكل دقيق بما لا يجعل للصدفة مجال عند تنفيذ العقد.
3. إعمال الأطراف للحلول الودية في حال حدوث مشاكل خاصة بتنفيذ العقود التجارية الدولية، بسبب النزاعات المسلحة وما تسببه من نتائج وخيمة تلقي بظلالها على العقود التجارية الدولية، وذلك قبل اللجوء إلى القضاء الدولي أو لهيئات التحكيم الدولية بموجب.

المصادروالمراجع

إبراهيم، محمد محي الدين سليم. (2017م). *نظرية الظروف الطارئة بين القانون المدني والفقه الإسلامي – دراسة مقارنة*. ط3. دار المطبوعات الجديدة. الإسكندرية.

احمدأحمد، فاتنة عبد العال. (2000). *العقوبات الدولية الاقتصادية*. بلا دون طبعة. دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.

أمين، بشير محمد وآخرون. (2021م). أثر جائحة كورونا على الالتزامات التعاقدية في عقود التجارة الدولية. *بحث تم نشره بمجلة القانون العام الجزائري والمقارن*. المجلد السادس

أوحيدة، جميلة. (2019م). آليات تنازع القوانين في القانون الدولي الخاص المغربي. ط7. مطبعة المعارف الجديدة. المغرب.

البراقي، حياة. (2018م). *النظرية العامة للالتزامات – مصادر الالتزام*. ط3. مكتبة السلام.

بعربي، بلحاج. (2012م). *النظرية العامة للالتزام*. ط4. ديوان المطبوعات الجامعية.

التميمي، علاء عبده. (2017م). دور التحكيم في معالجة اختلال التوازن الاقتصادي لعقود الاستثمار. *مجلة الشريعة والقانون*. كلية القانون. جامعة الامارات العربية المتحدة. السنة 29. العدد 62

الجبوري، محمد ياسين. (2012م). *المبسوط في شرح القانون المدني الأردني*. ط4. دار وائل للنشر.

جلطي، منصور. (2021م). الآثار القانونية لفيروس كورونا المستجد على الالتزامات التعاقدية. مج 34. *مجلة جامعة الجزائر*. عدد خاص

حجازي، عبد الحي. (بدون سنة نشر). نظرية الاستحالة. ط8. *مجلة إدارة قضايا الحكومة*. السنة السابعة. العدد 6

حسيبة، بكاكير. (2017م). *عقود التجارة الدولية*. أطروحة لنيل درجة الماجستير. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة عبد الرحمن ميرة.

الخصاونة، محمد سعود. (2021م). الآثار القانونية لفيروس كورونا على الالتزامات التعاقدية في المملكة العربية السعودية. *بحث تم نشره بمعهد الإدارة العامة*. س 60. عدد خاص

خير الله، أروى سليمان. (2022م). الطبيعة القانونية لجائحة كورونا وأثرها على العقود. *بحث تم نشره بمجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية*. كلية الحقوق. الجامعة الأردنية.

رضا، محمد عبيد. (بدون سنة نشر). *الالتزام بالتسليم في القانون الموحد للبيع الدولي للبضائع*. أطروحة لنيل درجة الدكتوراة. كلية الحقوق. جامعة القاهرة.

سعد الله، عمر. (2019م)، *قانون التجارة الدولية - النظرية المعاصرة*. ط4. دار هومة للنشر والتوزيع.

السعدي، محمد صبري. (2018م). *الواضح في شرح القانون المدني "النظرية العامة للالتزامات – مصادر الالتزام العقدي والإرادة المنفردة" – دراسة مقارنة في القوانين العربية*. ط3. دار الهدى.

سلامة، أحمد عبد الكريم. (2018م). قانون العقد الدولي. ط3. دار النهضة العربية.

سليمان، علي. (2011م). النظرية العامة للالتزام. ط3. ديوان المطبوعات الجامعية.

السنهوري، عبد الرازق أحمد. (2010م). *نظرية الالتزام (الأوصاف – الحوالة – الانقضاء)*. ط4. دار النهضة العربية.

السنهوري، عبد الرازق. (2015م). *الوسيط في شرح القانون المدني الجديد – نظرية الالتزام بوجه عام. الإثبات. آثار الالتزام*. ط3. منشورات الحلبي الحقوقية.

الشرقاوي، جميل. (بدون تاريخ نشر). *صعوبات تنفيذ العقود الدولية*. ط11. دار النهضة العربية.

عامر، حسين. (بدون سنة نشر). *القوة الملزمة للعقد*. بدون طبعة. دار النهضة العربية.

عبد الرازق، قادري. (2019م). *أثر القوة القاهرة في العقود الدولية. مذكرة التخرج لاستكمال متطلبات شهادة الماستر*. تخصص قانون شركات. كلية الحقوق. جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

عبد الكريم، بوخالفة. (2020م). شرط إعادة التفاوض آلية لإعادة التوازن الاقتصادي في عقود الاستثمار الدولية. *بحث تم نشره بمجلة البحوث القانونية والاقتصادية*. المجلد الثاني

عبد اللطيف، هاني. (2019م). *حدود الأخذ بفكرة إعادة التفاوض في العقد*. أطروحة لنيل درجة الدكتوراة. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة أبو بكر. بلقيد. تلمسان.

عبد المنصوري، خميس صالح. (2018م). *نظرية الظروف الطارئة وأثرها في التوازن الاقتصادي للعقد*. أطروحة لنيل درجة الماجستير في القانون الخاص. كلية القانون. جامعة الإمارات العربية المتحدة.

العيساوي، صفاء تقى. (2015م). *القوة القاهرة وأثرها في عقود التجارة الدولية – دراسة مقارنة*. أطروحة لنيل درجة الدكتوراة. جامعة الموصل.

غنام، شريف محمد. (2015م). *أثر تغير الظروف على عقود التجارة الدولية*. ط2. أكاديمية شرطة دبي.

فتحي، زبن زيد. (2021م). جائحة كورونا كقوة قاهرة للتمسك بمبدأ جواز العذر بجهل القانون. *بحث تم نشره بمجلة حوليات*. مج 35. ع3. عدد خاص بجائحة كورونا. جامعة بن يوسف بن خدة.

فواز، الصالح. (2020م). *القانون المدني- مصادر الالتزام 1*. الجامعة الافتراضية السورية.

القوني، عبد الحليم عبد اللطيف. (2017م). *مبدأ حسن النية وأثره في التصرفات القانونية*. ط5. دار النهضة العربية.

محمود، هبة الديب. (2014م). *أثر الظروف الطارئة على العقود المدنية. دراسة تحليلية في مشروع القانون المدني الفلسطيني*. جامعة الأزهر.

المرسي، عبد العزيز. (2015م). *الجوانب القانونية لمرحلة التفاوض*. ط3. دار النهضة العربية.

مرم، عصي. (2019م). *التفاوض في عقود التجارة الدولية*. أطروحة لنيل درجة الماجستير. كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة مولود معمري. تيزي وزو.
مروك، أحمد. (2019م). *شرط إعادة التفاوض في العقود الدولية*. أطروحة لنيل درجة الدكتوراه. كلية الحقوق. جامعة. بن يوسف بن خدة.
منصور، محمد حسين. (2019م). *العقود الدولية: ماهية العقد الدولي وأنواعه وتطبيقاته*. ط3. دار الجامعة الجديدة.
نديم، محمود خضر. (2021م). *أثر تغير الظروف على عقود التجارة الدولية – دراسة مقارنة*. ط2. دار النهضة العربية.
قرار تمييز حقوق رقم 1509 لسنة 2007م، منشورات مركز عدالة، المنشور على موقع: http://www.adaleh.info/

References

Abdel Latif, H. (2019). *Limitations of Accepting the Idea of Re-negotiating the Contract, PhD Thesis*, Faculty of Law and Political Science, Abou Bakr University, Belqid, Tlemcen.

Abdel Razek, K. (2019). The Impact of Force Majeure on International Contracts. Graduation Memorandum for Completion of master's degree Requirements, Specialization in Corporate Law. Faculty of Law, Kasdi Merbah University of Ouargla.

Abdelkarim, B. (2020). The renegotiation clause. a mechanism for economic rebalancing in international investment contracts. *Journal of Legal and Economic Research*, 2.

Abdel-Mansoori, Kh. (2018). *The Theory of Emergency Conditions and Its Impact on the Economic Balance of the Decade. Thesis for a master's degree in Private Law*, College of Law, United Arab Emirates University.

Ahmed, F. (2000). *International Economic Sanctions.* Dar Al-Nahda Al-Arabiya for Publishing and Distribution.

Al-Baraqi, H. (2018). *The General Theory of Obligations - Sources of Commitment*. (3rd ed.). Peace Library.

Al-Issawi, S. (2015). *Force Majeure and its Impact on International Trade Contracts: A Comparative Study. PhD thesis*, University of Mosul, Iraq.

2(4th ed.) Al-Khasawneh, M. (2021). The Legal Effects of the Corona Virus on Contractual Obligations in the Kingdom of Saudi Arabia. *Institute of Public Administration*, 60.

Al-Mursi, Abd. (2015). *Legal Aspects of the Negotiation Stage*. (3rd ed.). Dar Al-Nahda Al-Arabiya.

Al-Qoni, Abd. (2017). *The principle of good faith and its impact on legal actions*. (5th ed.). Dar Al-Nahda Al-Arabiya.

Al-Saadi, M. (2018). *which is evident in the explanation of the civil law "The General Theory of Obligations - Sources of Contractual Obligation and Single Will": A Comparative Study in Arab Laws*. (3rd ed.). Ain Melilla. Dar Al-Huda.

Al-Sanhoury, Abd. (2010). *The Theory of Commitment (Al-Awsat - Hawala - Expiration)*. (4th ed.). Dar Al-Nahda Al-Arabiya.

Al-Sanhoury, Abd. (2015). *Mediator in Explanation of the New Civil Law: The Theory of Commitment in General, Proof, and Effects of Commitment*. (3rd ed.). Al-Halabi Human Rights Publications.

Al-Sharqawi, J. (n.d). *The Difficulties of Implementing International Contracts*. (11th ed.). Dar Al-Nahda Al-Arabiya.

Al-Tamimi, A. (2017). The Role of Arbitration in Addressing the Economic Imbalance of Investment Contracts. *Sharia and Law Journal, College of Law, United Arab Emirates University*, 29(62).

Amer, H. (n.d). *The binding force of the contract*. Dar Al-Nahda Al-Arabiya.

Amin, B. (2021). The impact of the Corona pandemic on contractual obligations in international trade contracts. *Journal of Algerian Public and Comparative Law*, 6.

Barbi, B. (2012). *The General Theory of Commitment.* (4th ed.). Diwan of University Publications.

Cindawati, C. (2016). The Development Standard Agreement Influences National and International Business Practices. *Hasanuddin Law Review*, *2*(3), 362-370. http://pasca.unhas.ac.id/ojs/index.php/halrev.

Council Regulation (EU) No 833/2014. https//www.legislation.gov.uk/eur833/2014//contents.

Dawwas, A. (2023). Tacit Choice of Law Applicable to International Commercial Contracts: The Hague Principles and Arab Laws Compared. *Arab Law Quarterly*, *1*(aop), 1-28. https://brill.com/view/journals/alq/aop/article-10.1163-15730255-bja10108/article-10.1163- 15730255-bja10108.xml.

Fasii, B. (2023). War Risks in Shipping Contracts: The Impact of the Russo-Ukrainian Armed Conflict. *Lex Portus, 9(3),* 23–35. https://doi.org/10.26886/2524-101X.9.3.2023.2.

Fathi, B. (2021). The Corona pandemic as a force majeure to adhere to the principle of permissibility of excuses for ignorance of the law. *Annals magazine, University of Ben Youssef Ben Khedda*, 35.

Fawaz, A. (2020). *Civil Law - Sources of Obligation.* Syrian Virtual University.

Galati, M. (2021). The Legal Effects of the Novel Coronavirus on Contractual Obligations. *Journal of the University of Algiers*, 34.

Ghannam, Sh. (2015). *The Impact of Changing Circumstances on International Trade Contracts*. (2nd ed.). Dubai Police Academy

Hassiba, B. (2017). *International Trade Contracts. Master's Thesis*, Faculty of Law and Political Science. Abdul Rahman Mira University

Hegazy, Abd. (n.d). The Theory of Impossibility. *Journal of Government Issues Management*, 7(6).

Ibrahim, M. (2017). *The Theory of Emergency Circumstances between Civil Law and Islamic Jurisprudence: A Comparative Study*. (3rd ed.). New Publications House.

Khairallah, A. (2022). The legal nature of the Corona pandemic and its impact on contracts. *Journal of the Islamic University of Sharia and Legal Studies, Faculty of Law, University of Jordan.*

Mahmoud, H. (2014). *The Impact of Emergency Circumstances on Civil Contracts: Analytical Study on the Palestinian Civil Law Project*. Al-Azhar University.

Mansour, M. (2019). *International Contracts: What is the International Contract. its Types and Applications*. (3rd ed.). New University House.

Maram, A. (2019). *Negotiating International Trade Contracts. Master's Thesis*, Faculty of Law and Political Science, Mouloud Mammeri University. Tizi Ouzou.

Melis, W. (1984). Force Majeure and Hardship Clauses in International Commercial Contracts in View of the Practice of the ICC Court of Arbitration. *J. Int'l Arb.*, *1*, 213.

Morouk, A. (2019). *The requirement to renegotiate international contracts. A doctoral thesis*, Faculty of Law, University of Algiers, Ben Youssef Ben Khadda.

Nadim, M. (2021). *The Impact of Changing Circumstances on International Trade Contracts: A Comparative Study*. (2nd ed).. Dar Al-Nahda Al-Arabiya.

Ouhaida, J. (2019). *Conflict of Laws Mechanisms in Moroccan Private International Law*. (7th ed.). New Knowledge Press.

Palmer, V. V. (2022). Excused Performances: Force Majeure, Impracticability, and Frustration of Contracts. *The American Journal of Comparative Law*, *70*(Supplement_1), i70-i88. https://doi.org/10.1093/ajcl/avac017.

Reda, M. (n.d). *Obligation to Deliver in the Uniform Law of the International Sale of Goods. Ph.D. thesis*, Faculty of Law, Cairo University

Saadallah, O. (2019). *International Trade Law: Contemporary Theory*. (4th ed.). Homa Publishing and Distribution.

Salama, A. (2018). *International Contract Law*. (3rd ed.). Arab Renaissance House.

Suleiman, A. (2011). *The General Theory of Commitment*. (3rd ed.). Diwan of University Publications.

Tofan, M., & Bostan, I. (2022). Some implications of the development of E-commerce on EU tax regulations. *Laws*, *11*(1), 13. https://www.mdpi.com/journal/laws/indexing

Zimneva, S. V. E. T. L. A. N. A., Popova, T., & Siao, H. (2021). Legal Definition of Irresistible Force in the Civil Law of Russia and China. *BRICS Law Journal*, *8*(3), 93-120. https://doi.org/10.21684/2412-2343-2021-8-3-93-120.